

اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر

@ 182 @ لكن قال بعضهم : يحتمل أن يكون أخبر به شخص بحضرة رسول الله ﷺ وأقره ، فنقله بعض من سمع من الصحابة كذلك ، فيكون من المرفوع تقريراً . . .
وقيل : لا يحتج به لاحتمال أن يكون سمعه من تابعي ، وعليه الأستاذ أبو إسحاق ، وعليه جرى القاضي في ' التقريب ' وممن حكى الخلاف ابن برهان / في ' الأوسط ' والآمدي وغيرهما . . .
ومثل قول الصحابي قال قوله عن ، فالأصح أن له حكم المرفوع ، وقيل لا لظهوره في الوساطة ، ويحتمل كونه تابعياً . . .
ومثال المرفوع من الفعل حكماً : أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فينزل على أن ذلك الفعل عنده عن النبي . . .
قال بعض من لقيناه : يحتمل أن يكون عن قوله